التي طرأت على قطاع الصناعة، هي، في واقع الامر، زيادتان: الاولى، وهي عبارة عن الزيادة الافتراضية التي تحققت في مختلف القطاعات، بحيث احتفظت الصناعة، العام ١٩٨٥، بالوزن النسبي الذي كان لها في العام ١٩٨٠؛ والثانية، عبارة عن الزيادة التي مكّنت قطاع الصناعة من زيادة وزنه النسبي، بحيث اصبح، في العام ١٩٨٥، يساوي ١٣٦,٨ في المئة، ممّا كان عليه الحال في العام ١٩٨٠». واستنتج، من ذلك كله، «ان تبدّل الاوزان النسبية للقطاعات الاقتصادية المختلفة، يجب ان لا ينظر اليه انطلاقاً من تقلّص قطاع معيّن مقابل تقدّم قطاع آخر، وانما على قاعدة ان وتيرة نمو بعض القطاعات كانت أعلى ممّا هي عليه عند الأخرى»[١٥].

ومع هذا، فان بوسعنا استخلاص بعض الملاحظات من متابعة السلسلة الزمنية المعطاة في الجدول الرقم ١. فهو يوضّح توزيع الناتج المحلي الصافي في اسرائيل على القطاعات الرئيسة للنشاط الاقتصادي للفترة الواقعة بين ١٩٥٠ ـ ١٩٨٨. وطبقاً لهذا الجدول، فان قطاع الصناعة ولّد ما يربو على ٢٠ في المئة من الناتج المحلي الصافي العام ١٩٨٨، في حين ساهم قطاع الزراعة والغابات والصيد بـ ٣,٥ في المئة فقط من هذا الناتج؛ كما وصلت نسبة مساهمة قطاع الخدمات الى ٢٤,٣ في المئة. هذه المعطيات، في حدّ ذاتها، تجعل من الاقتصاد الاسرائيلي في مصاف الدول المتقدّمة، وفقاً للمعايير المتعارف عليها لدى العديد من المؤسسات الاقتصادية، والمالية، العالمية[١٦].

واذا ما شئنا الاستطراد في رصد المتغيّرات التي طرأت على القطاعات الاقتصادية، من حيث مقدار اسهامها في الناتج المحلي الصافي، نجد ان نسبة اسهام قطاع الزراعة لم تبلغ، في العام ١٩٨٨، سوى ٣,٥ في المئة، مقابل ٦,٢ في المئة العام ١٩٨٠، و٦,٦ في المئة العام ١٩٧٠، و١١,٦ في المئة العام ١٩٦٠، و١١,٤ في المئة العام ١٩٥٠. والملاحظ ان وزن قطاع الزراعة ظل يراوح مكانه في الفترة الواقعة بين العامين ١٩٥٠ و١٩٦٠، وكان بلغ ذروته في العام ١٩٦٠، وبدأ، بعد ذلك، في الانخفاض، ليستقر على متوسط مقداره ٦,٥ في المئة، خلال الفترة الواقعة بين العامين ١٩٧٠ و١٩٨٠. باختصار، لم يبلغ اسهام قطاع الزراعة في الناتج المحلي الصافي، العام ١٩٨٨، الّا أقل من نصف النسبة التي كان عليها اسهامه في الناتج المحلي الصافي، العام ١٩٦٠.

وليس ثمّة شك في ان تراجع الوزن النسبي لحصة قطاع الزراعة من الناتج المحلي الصافي، ليس سوى الوجه الاول للعملة. امّا وجهها الآخر، فيتمثل في الارتفاع الكبير الذي لحق بحجم الانتاج الزراعي، وبعائداته المتحصلة؛ اذ ان نسبة تقع ما بين ٤٠ ـ ٥٠ في المئة من المنتجات الزراعية، مخصصة، في الاصل، للتصدير، ويتمّ تصريفها، بصفة رئيسة، في الاسواق الاوروبية. ولا تقل العائدات المتحصلة من تصريف هذه المنتجات، في أي حال، عن الـ ٦٠٠ مليون دولار سنوياً[١٧]. ومن هنا تظهر أهمية التدقيق في مقدار تطور حجم الانتاج الزراعي، بحيث تمكّن معه من الاحتفاظ بالنسبة التي بقيت له من الناتج المحلي. لقد تضاعف حجم الانتاج الزراعي بأكثر من تسع مرات؛ ولكن ذلك التطوّر الهائل لم يمكّن الزراعة، في العام ١٩٨٨، من الاحتفاظ سوى بأقل من نصف الوزن النسبي الذي كان عليه في توليد الناتج المحلي العام ١٩٥٠؛ وهذا يعني، بوضوح، ان النمو الهائل الذي حققه القطاع الزراعي ليس الّا نمواً متواضعاً بالقياس مع الذي شهدته القطاعات الاخرى المساهمة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي.

على ان هذا الاتجاه المتواضع في الوزن النسبي للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي، والذي غالباً ما أشير اليه لاستنتاج توسّع مطرد في انتاجيته، لم يكن، بحد ذاته، برهاناً على